عنه القيام فالا زيد بيان للاحد الذى عنيت ثم
قال بعد ذلك فعلى هذا البدل فى الاستثنا اشبه
ببدل الشئ من الشئ من بدل البعض من الكامل
وقال فى موضع اخر لو قيل ان البدل فى الاستثناء
قسم على حدة ليس من تلك الاقسام الذى بينت من غير
الاستثنا لكان وجها وهو الحق انتهى واما فى نحو لا احد
فيها الا زيد فوجه الاشكال فيه ان زيدا ابدل من
احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلوبين
عن ذلك بانه هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها احد
الا زيد اذ المعنى واحد وهذا يمكن فيه المحلول بان
تقول ما فيها الا زيد انتهى وهو كلام حسن قال الدماميني
وعلى قولى الشلوبين فتكون كلمة الحق على معنى لا يستحق
العبادة احد الا الله وهذا يمكن فيه احلال البدل
محل المبدل منه بان تقول لا يستحق احد الا الله قال
ناظر الجيش واما القول بالخبرية فى الاسم المعظم
فقد قال به جماعة ويظهر لى انه ارجح من القول بالبدلية
وقد ضعف القول بالخبرية بثلاثة امور وهى انه

العبادة

يلزم من القول بذلك كونه خبرا لمعرفة ولا لا
تعمل فى المعارف وان الاسم المعظم مستثنى والمستثنى
لا يصح ان يكون عين المستثنى منه لانه لم يذكر الا
ليتبين به ما قصد بالمستثنى منه وانه اسم عام
والاسم المعظم خاص والخاص لا يكون خبرا عن
العام لا يقال الحيوان انسان والجواب عن هذه
الامور اما الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب
سيبويه ان حال تركيب الاسم المعظم مع لا لا عمل لها
فى الخبر وانه مرفوع بما كان به مرفوعا قبل دخول
لا وقد علل ذلك بان شبهها بان ضعف حين
ركبت وصارت كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل
ومقتضى هذا ان يبطل عملها فى الاسم ايضا لكن
ابقى القواء عملها ما فى اقرب المعمولين وجعلت
هى مع معمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدهما على ما كان
عليه ما مع التجرد واذا كان كذلك لم يثبت عمل لا فى
المعرفة واما الثانى فلا نسلم ان اسم لا هو المستثنى
منه وذلك ان الاسم المعظم اذا كان خبرا كان كلا لشئ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)